حدود ومآلات مشاركة الإسلام السياسي في ممارسة السلطة في المغرب

عبد الهادي الخياطي(*)

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الأول سطات ـ المغرب.

مقدمة

يرتبط ظهور الحركة الإسلامية بتغير شكل الحكم والدولة في الإسلام في العصر الحديث، وبخاصة بعد سقوط حكم الخلافة الإسلامية العثمانية سنة 1924 وإعلان كمال أتاتورك عن تأسيس دولة حديثة بناء على أسس علمانية، ومحاولة تأسيس نموذج جديد للدولة يتمثل بالدولة المدنية الحديثة التي تميّزت بتقليدها على مستوى الشكل نموذج الدولة الغربية.

وقد سارت باقي الأقطار العربية نحو محاكاة هذا النموذج على مستوى الشكل، أما على مستوى الجوهر، فإن القيم الحداثية لم تترسخ بالشكل المطلوب في الدولة العربية الحديثة، بل بقيت سطحية توظف فقط كواجهة للاستهلاك الخارجي؛ الأمر الذي كرس أزمة الدولة العربية القطرية، ومثّل أحد أسباب فشلها. ومن أهم إفرازات التحوُّل الاجتماعي والسياسي الذي عرفته المنطقة العربية نشأة الحركات الإسلامية، التي استهدف مشروعها الأساس استرجاع حكم الشريعة الذي عصفت به علمانية الدولة الحديثة، بحسب رأي مؤسسيها الأوائل[1].

وقد انقسمت هذه الحركات الإسلامية بعد التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في القرن العشرين وفق تصورها لهذا المشروع إلى عدة أنواع، أبرزها الحركات التي تمارس العمل الدعوي وتدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية مثل الحركة السلفية، التي ستتطور أفكار بعض التيارات المحسوبة عليها إلى درجة تأسيس أحزاب سياسية، مثل حالة حزب النور في مصر، ثم الحركات التي كانت تحمل مشروع إقامة الخلافة الإسلامية ولا تؤمن بمشروع الدولة الحديثة لأن أصولها علمانية، والتي ستراجع توجهاتها الأيديولوجية بخصوص مسألة طبيعة نظام الحكم في

(*) البريد الإلكتروني: elkhayat.81yma@gmail.com

(1) فوزية طلحا، **صورة الدولة الحديثة في مخيال الحركات الإسلامية: المغرب وتونس نموذجًا** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2020)، ص 5.

الدولة، الذي لم تعد تمانع أن يكون حكمًا مدنيًا، حيث أسست أحزابًا سياسية وقبلت المشاركة في العمل السياسي والاشتغال من داخل مؤسسات الدولة الحديثة، مثلما حدث مع حركة الإخوان المسلمين في مصر التي أسست حزب الحرية والعدالة، وشاركت بصورة رسمية في الانتخابات الرئاسية والنيابية بعد سقوط نظام مبارك، واستطاعت أن تصل إلى رئاسة الدولة لولا إسقاطها من جانب العسكر، وكذا حركة النهضة في تونس التي أسست أيضًا حزبًا سياسيًا: حزب النهضة، وشاركت بدورها في كل الاستحقاقات الانتخابية بعد سقوط نظام بن علي، وإن لم تسِر الأمور لمصلحتها بعد انقلاب قيس سعيد عليها.

إضافة إلى الحركات أو «التيارات الجهادية»، مثل تنظيم القاعدة في أفغانستان وتنظيم داعش في العراق، سابقًا، التي ترى أنه من اللازم إقامة الخلافة الإسلامية، وأنه يجب على كل مسلم مقاومة الأنظمة السياسية الحاكمة القائمة في الدول الإسلامية لأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية، ولأنها متعاونة مع الغرب الذي يلزم مواجهته ولو باستعمال القوة والعنف الدموي. هذه مجرد إشارة إلى أبرز نماذج الحركات الإسلامية في العصر الحديث على سبيل المثال لا الحصر، لأن المجال لا يسعنا للإشارة إليها كلها في هذه الدراسة.

وفي خصوص تجربة الحركة الإسلامية المغربية موضوع هذه الدراسة، أو تحديدًا موقف ما يسمى تيار الإسلام السياسي من مسألة المشاركة في ممارسة السلطة من داخل مؤسسات الدولة الحديثة، يلاحظ وجود تيارين بارزين من هذه التيارات: الأول ما زال يرفض المشاركة في اللعبة السياسية بصورة رسمية لعدة أسباب، متمثلًا بجماعة العدل والإحسان؛ والثاني تمثله حركة التوحيد والإصلاح مع حزبها العدالة والتنمية الذي سبق له أن نال فرصة المشاركة في ممارسة السلطة سنة 2011 بعدما وصل إليها على أنقاض حراك 20 فبراير بصيغته المغربية إبان حقبة ما سمي الربيع العربي.

سيتركز إعدادنا لهذا البحث في دراسة هذين النموذجين من نماذج الإسلام السياسي في المغرب، محاولين في هذه الورقة الإجابة عن مجموعة أسئلة: ما هي الإكراهات التي حالت دون نجاح تجربة الإسلام السياسي في ممارسة السلطة من داخل المؤسسات الرسمية في المغرب؟ وهل هذه الإكراهات تتعلق بفشل ذاتي، أم تتعلق بطبيعة النسق السياسي المغربي؟ ولماذا ترفض بقية قوى الإسلام السياسي (تحديدًا جماعة العدل والإحسان) المشاركة السياسية من داخل مؤسسات الدولة؟ وهل ذلك راجع فعلًا إلى عدم توافر الشروط الدستورية اللازمة لضمان مشاركة فعلية في ممارسة السلطة ؟

تعتمد هذه الدراسة في تحليل أبعاد المشكلة البحثية وفرضياتها على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول إلى معرفة دقيقة حول الخيارات السياسية لنموذجَي الدراسة، وتحليل سلوكهما السياسي ومدى قبولهما بشروط المشاركة في الممارسة السياسية التي يفرضها النظام السياسي المغربي ويرسم معالمها وحدودها. ونظرًا إلى ما تتضمنه طبيعة موضوع الدراسة من تعقيدات ومن مواقف سياسية ممتدة عبر الزمن، فإنها تحتاج إلى أكثر من مدخل لتفكيكها، حيث سننطلق من فرضيتين: **الأولى** ترى أن فشل تيار الإسلام السياسي في المغرب في عملية المشاركة

في ممارسة السلطة راجع لأسباب ذاتية أكثر من الأسباب الخارجية؛ **والثانية** ترى أن نجاح مشاركة تيار الإسلام السياسي في المغرب في ممارسة السلطة يتطلب توافر ضمانات دستورية فعلية.

سنحاول اختبار فرضيات هذه الدراسة والإجابة عن إشكالاتها من خلال تقسيمها إلى مبحثين، المبحث **الأول** سنتطرق فيه إلى اختلاف منظور المشاركة في ممارسة السلطة بين قوى الإسلام السياسي المغربي، على أن نقسمه إلى نقطتين: النقطة الأولى سنتناول فيها موقف حركة التوحيد والإصلاح من المشاركة في ممارسة السلطة. والنقطة الثانية سنتناول فيها موقف جماعة العدل والإحسان من المشاركة في ممارسة السلطة، أما المبحث **الثاني** فسنعالج فيه الجانب المتعلق بإكراهات عدم نجاح تجربة الإسلام السياسي في ممارسة السلطة بالمغرب، وهذا المبحث سنقسمه إلى نقطتين، النقطة الأولى سنتناول فيها الإكراهات الذاتية المرتبطة بتدبير حزب العدالة والتنمية للشأن الحكومي ولبيته الداخلي، والنقطة الثانية سنتناول فيها الإكراهات المرتبطة بطبيعة النسق السياسي المغربي.

أولًا: اختلاف منظور المشاركة في ممارسة السلطة بين قوى الإسلام السياسي في المغرب

شهد المغرب في تاريخه السياسي الحديث عدة أنواع من الحركات الإسلامية، إلا أن من أبرز هذه الحركات التي تميزت بثباتها واستمرارية نشاطها، حركة التوحيد والإصلاح وجماعة العدل والإحسان. ورغم وجود قواسم مشتركة بين هاتين الحركتين من حيث تبني الخطاب الفكري نفسه الذي يقوم على المرجعية الإسلامية، إلا أن هناك اختلافًا بينهما على مستوى المنهج والممارسة من حيث المشاركة في العمل السياسي وممارسة السلطة، فحركة التوحيد والإصلاح تبنَّت توجهًا يقوم على المشاركة في العملية السياسية من داخل مؤسسات الدولة وقبول الشروط المحددة مسبقًا من جانب النظام السياسي المغربي، وقد استطاعت من خلال ذراعها السياسي حزب العدالة والتنمية الوصول إلى قيادة ولايتين حكوميتين ما بعد دستور 2011، في حين أن جماعة العدل والإحسان ما زالت تتبنى منظورًا مغايرًا للحركة الأولى ينبني على نوع من الحذر السياسي وتربط مشاركتها في العملية السياسية بضرورة توافر شروط سياسية وقانونية معينة.

1 ـ موقف حركة التوحيد والإصلاح من المشاركة في ممارسة السلطة

تحسب حركة التوحيد والإصلاح نفسها حركة دعوية مغربية، تهدف ـ بحسب أدبياتها ـ إلى تحقيق نهضة إسلامية من خلال حركة إصلاحية معتدلة تعتمد المرجعية الإسلامية وتتبنى خيار الشورى والديمقراطية، ويصفها المراقبون بأنها الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية، لكنها تعدّ نفسها عملًا إسلاميًا تجديديًا لإقامة الدين وإصلاح المجتمع[2].

(2) **ميثاق حركة التوحيد والإصلاح** (الرباط: منشورات حركة التوحيد والإصلاح، 2019)، ص 9.

ومن أجل تحديد موقف هذا التيار الإسلامي من المشاركة في العمل السياسي وممارسة السلطة لا بد من الرجوع إلى تاريخ نشأتها والتوجهات السياسية التي تبنتها حينها، فهذه الحركة انتقلت من العمل الدعوي إلى العمل السياسي في وقت مبكر عندما قرر سابقًا أبرز مؤسسي التيارات المكونة لها (أي حركة الإصلاح والتجديد) دخول غمار السياسة ومحاولة تأسيس حزب سياسي خاص بهم وهو «حزب التجديد الوطني»، الذي أودع عبد الإله بن كيران ملف تأسيسه لدى السلطات بتاريخ 4 أيار/مايو 1992، التي رأت أنه لا يمكن قانونيًا تأسيسه لتعارض أهدافه كما هي محددة بقانونه الأساسي مع التشريعات الجاري العمل بها[3].

ناشدت قيادة حركة الإصلاح والتجديد عبد الكريم الخطيب بالسماح لها بالعمل السياسي في إطار حزبه الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الذي أسسه سنة 1967، وقد عقد هذا الحزب في حزيران/يونيو 1996 مؤتمرًا استثنائيًا انتهى بإدماج عناصر من قيادة حركة الإصلاح والتجديد (أي حركة التوحيد والإصلاح لاحقًا) في قيادة حزب عبد الكريم الخطيب[4]، هذا الأخير الذي تم تغيير اسمه سنة 1998 من حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية إلى حزب العدالة والتنمية الذي تحول إلى حزب ذي مرجعية إسلامية تخصص في المجال السياسي، وشارك في عدة محطات انتخابية توجت بتصدّره انتخابات مجلس النواب وترؤسه الحكومة لولايتين متتاليتين ما بعد إقرار دستور 2011.

ينتقد منظرو حركة التوحيد والإصلاح التراث الفقهي الذي شغف بحكم الخلافة، الذي يعدّ ابن زمانه، ويستنكرون حلم بعض الإسلاميين المعاصرين بتكرار هذا النموذج، ويدعون في الآن نفسه إلى الانخراط في المنظومة السياسية الحديثة، التي شهدت تطوراً هائلاً لا يمكن إنكاره أو تجاوزه.

ورغم تأكيد حركة التوحيد والإصلاح في الوقت الحالي أنها لا تمارس العمل السياسي وأنها منفصلة عن حزب العدالة والتنمية وأنها تركز نشاطها على العمل الدعوي والتربوي، إلا أن هذا الفصل غير موجود واقعيًا، بكل بساطة لأن القيادة التي أسست الحركة ونشطت فيها هي نفسها القيادة التي أسست حزب العدالة والتنمية وأغلب عناصرها ما زال على رأس قيادته. كما أن الحركة لا تفتأ تدلي بدلوها في أي مسألة تتعلق بسير الحزب، كما هي الحال عندما عبرت عن رفضها في وقت سابق منح عبد الإله بن كيران ولاية ثالثة على رأس أمانته العامة.

(3) محمد ضريف، **الإسلاميون المغاربة: حسابات السياسة في العمل الإسلامي** (الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1999)، ص 74.

(4) محمد ضريف، **الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934ـ 1999** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001)، ص 301.

فضلًا عن أن الحركة تعدّ احتياطيًا انتخابيًا وتنظيميًا للحزب، وقد عبّر الراحل فريد الأنصاري ـ وهو قيادي سابق في الحركة ـ من أن الحزب «اختطف» الحركة لأنها ـ بحسب رأيه ـ انغمرت في الصراع السياسي بمناوراته على حساب الوظيفة التربوية والدعوية[5].

ومن أهم أسباب مشاركة هذا التيار الإسلامي في العمل السياسي وتسيير مؤسسات الدولة، الرغبة في الإصلاح والتغيير من داخل المؤسسات لا من خارجها، وهذه المشاركة لم تأتِ إلا بعد مجموعة من المراجعات الفكرية التي قام بها منظرو حركة التوحيد والإصلاح ومفكروها للحسم في تحديد موقفهم من الدولة القُطرية الحديثة، التي قبلوا بالعمل داخل مؤسساتها، فهل الأمر يتعلق بتوجه براغماتي أم أنه يتعلق بتغير جذري في فكر هذه الحركة والتسليم بالعمل من داخل الدولة الحديثة؟

للجواب عن هذا السؤال لا بد من الرجوع إلى المواقف التي عبرت عنها هذه الحركة من مسألة نظام الخلافة ومشروع الدولة الإسلامية المتجذر في فكر الحركات الإسلامية في الوطن العربي.

وفي هذا الإطار، ينتقد منظرو حركة التوحيد والإصلاح التراث الفقهي الذي شغف بحكم الخلافة، الذي يعدّ ابن زمانه، ويستنكرون حلم بعض الإسلاميين المعاصرين بتكرار هذا النموذج، ويدعون في الآن نفسه إلى الانخراط في المنظومة السياسية الحديثة، التي شهدت تطورًا هائلًا لا يمكن إنكاره أو تجاوزه. وما المنظومة السياسية الحديثة إلا «الدولة الحديثة وأسسها»، وهو ما يعبر عن توافق تام مع هذا النوع من الدول المنسجم في نظرهم مع تطور العلم والحياة، وهو ما أكده سعد الدين العثماني عندما ألحّ على ضرورة الخروج بالفقه السياسي الإسلامي من «الدولة الجامعة» بمختلف مسمياتها، والمطابقة لأمة العقيدة، لتأسيس فكرة الدولة بمفهومها المعاصر[6].

وبالتالي فإن حركة التوحيد والإصلاح ترفض اعتماد مقولة الخلافة في العصر الحالي بوصفها مجرد مصطلح يسمي نوع السلطة القائمة، وليس نظامًا سياسيًّا جاهزًا مفروضًا على المسلمين اتباعه، فأحمد الريسوني لا يرى فيها إلا مجرد اسم من الأسماء ومصطلح من المصطلحات، ليس واجب الاستعمال ولا واجب الاجتناب، يمكن أن نعبر به وبغيره، ويمكن أن نسقطه وننساه، فالمبادئ والمقاصد هي المعتبرة وهي المعول عليها.

وبذلك أسقطت هذه الحركة حكم الخلافة لأنه ليس واجبًا شرعيًا، وحكمًا أصيلًا في الإسلام، إذ بحسب أحمد الريسوني ليس عندنا في الإسلام نظام سياسي معيّن، لا باسمه ولا بهياكله الدستورية، ولا بترتيباته القانونية، لأن مجال السياسة والحكم والدولة والإدارة العامة، محكوم

(5) «حركة التوحيد والإصلاح»، مقال منشور في الموقع الرسمي لشبكة الجزيرة الإخبارية، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، <https://bit.ly/3UXThXV> (تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2022 على الساعة 12:33).

(6) طلحا، **صورة الدولة الحديثة في مخيال الحركات الإسلامية: المغرب وتونس نموذجًا**، ص 27.

بالمبادئ والقواعد الكلية وليس بأحكام تفصيلية، ولو كان للإسلام نظام سياسي محدد وثابت، لما كان صالحًا لكل زمان ومكان[7].

كما انتقد محمد يتيم نظام الخلافة في الإسلام لأن فيه عدة ثغر، حيث رأى أن الخلافة الراشدة كشكل من أشكال الحكم، ونموذج تطبيقي لقيم الإسلام، لم تمثل سوى صورة من الصور الممكنة، وربما لا تكون النموذج الأمثل أو الوحيد على المستوى القانوني والدستوري وضبط آليات التداول على السلطة، حيث اعتمدت تلك التجربة في نجاحها بالدرجة الأولى على السمو الديني والأخلاقي للخلفاء، بينما عاشت حالة فراغ دستوري على مستوى الآليات الضابطة لانتقال السلطة بشكل سلمي وهو الفراغ الذي ملأه كل خليفة بطريقته الخاصة وتعاملت معه الجماعة الإسلامية بوصفه حالة طارئة[8].

2 ـ موقف جماعة العدل والإحسان من المشاركة في ممارسة السلطة

تعَدّ جماعة العدل والإحسان من أكبر التنظيمات السياسية في المغرب، تأسست على يد الراحل الشيخ عبد السلام ياسين، وقد عرفت هذه الجماعة عدة تسميات قبل أن تستقر على هذا الاسم مثل «أسرة الجماعة» و«جمعية الجماعة» وكذلك «الجماعة الخيرية» وأخيرًا تم تسميتها «جماعة العدل والإحسان»[9].

يرتكز عمل هذه الجماعة على ثلاثة مبادئ أساسية: لا للعنف، لا للسرية في ممارسة نشاطها الدعوي والسياسي، ولا للتعامل مع الخارج سواء من حيث عدم تلقي الدعم المالي أو تلقي أوامر أو توجيهات من أية جهات أجنبية عن البلد.

ولتحديد موقفها من مسألة المشاركة في العمل السياسي وممارسة السلطة في المغرب، لا بد من استقراء مضامين مشروعها السياسي المجسد في فكر مرشدها ومنظّرها الشيخ عبد السلام ياسين، الذي عبّر عنه في عدد من الكتب التي ألفها منذ بداية السبعينيات إلى حين وفاته، حيث لم يخفِ هذا الرجل في فكره وتنظيره الإسلامي أن أفضل نظام للحكم هو نظام الخلافة الإسلامية وأن نظام الملك الوراثي الذي سماه «الملك العاض» المستحكم بالسيف هو من أكبر البدع التي غزت الأمة الإسلامية بعد نهاية خلافة الإمام علي بن أبي طالب واستيلاء بني أمية على الحكم على يد معاوية بن أبي سفيان الذي حول نظام الحكم من الخلافة إلى الملك الوراثي عندما ورث الحكم لابنه يزيد.

---

(7) أحمد الريسوني، **الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية المعاصرة**، ط 3 (القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 16ـ17.

(8) محمد يتيم، **الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي**، ط 3 (القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 44ـ45.

(9) محمد ضريف، «جماعة العدل والإحسان وحركة 20 فبراير: اللقاء الملتبس،» **الحوار المتمدن**، العدد 6735 (17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)، <https://bit.ly/3E9CHP5>.

ويقول الشيخ في كتابه المنهاج النبوي: «[...] يجب على المؤمنين في العالم أن ينصّبوا خليفة عليهم باجتماع أولي الأمر من رجال الدعوة والدولة الإسلاميين، وانتخاب خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وقبل الوصول إلى نظام الخلافة وهو النظام الموعود في حديث الإمام أحمد، وهو النظام الشرعي، يقام إمام قطري في كل بلد تحرر...»[10].

لكن هل فعلًا ترى جماعة العدل والإحسان أن طبيعة النظام السياسي الحالي في المغرب لا تصلح وأنه يجب استبداله بنظام الخلافة الإسلامية لأنه هو الأنسب؟

نجد الجواب عن هذا السؤال في كتابات مرشد الجماعة، التي يمكن أن نميِّز فيها بين ما نظر إليه بالنسبة إلى الأمة الإسلامية ككل بخصوص نظام الحكم الأمثل الذي يجب أن تتوحد عليه جميع الأقطار الإسلامية وهو نظام الخلافة، وبين ما طرحه من إمكان الإصلاح والتغيير من داخل النظام السياسي القائم.

وفي هذا الإطار، يرى محمد ضريف أن «رسالة الإسلام أو الطوفان» التي وجهها الشيخ عبد السلام ياسين للملك الراحل الحسن الثاني لم تطرح بشكل قطعي إرادة التغيير من خارج النظام بل آمنت بإمكان التغيير من داخله وبواسطته، من خلال العمل بتجربة «عمر بن عبد العزيز»[11] التي أصبحت معروفة في أدبيات جماعة العدل والإحسان بـ«التوبة العمرية»، وفي غياب تحققها تطرح الجماعة نفسها كجماعة معارضة للسلطة[12].

وفي هذا الشأن يقول الشيخ عبد السلام ياسين: «خطنا السياسي الواضح هو أننا لا نعارض حكام الجبر معارضة الأحزاب على مستوى المعاش والاقتصاد بل نعصيهم لأنهم خرجوا عن دائرة الإسلام إلا أن يتوبوا توبة عمر ابن عبد العزيز»[13].

وما يؤكد طرح أن جماعة العدل والإحسان تؤمن بإمكان التغيير من داخل النظام السياسي المغربي، الرسالة التي وجهها الشيخ ياسين في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 إلى الملك محمد السادس بعد توليه العرش الموسومة بـ «مذكرة إلى من يهمه الأمر» بحيث إنه لم يطلب منه تغيير نظام الحكم الملكي في المغرب ولم يقل له إن أصلح نظام لإدارة الدولة هو نظام الخلافة، بل على الضد من ذلك، شخّص فيها الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردّي للبلاد ودعاه فيها إلى استفراغ كامل وسعه لبدل فعل يؤسس، يمنح الشرعية لتسيير جديد للدولة، لمنهج جديد في الحكم، لعدالة

---

(10) عبد السلام ياسين، **المنهاج النبوي تربية وتنظيمًا وزحفًا**، ط 4 (الدار البيضاء: دار الآفاق، 2001)، ص 26.

(11) عمر ابن عبد العزيز هو ثامن الخلفاء الأمويين، الذي أوصى له سليمان بن عبد الملك بالخلافة من بعده، وقد رفض توليها لولا إصرار الناس على مبايعته لما عرفوا عنه من صلاح، تولاها لسنتين ثم توفي رحمه الله، عرف بورعه وزهده وتقواه وعدله وأمر عائلة بني أمية الحاكمة بإرجاع جميع أملاكها إلى بيت مال المسلمين بدءًا من زوجته، يرى المؤرخون وعلماء الإسلام أن حقبة حكمه شكلت مرحلة ذهبية تضاهي مرحلة حكم الخلفاء الراشدين الأربعة.

(12) محمد ضريف، **جماعة العدل والإحسان: قراءة في المسارات** (الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1995)، ص 105ـ106.

(13) ياسين، المصدر نفسه، ص 32.

أخرى، لتعليم راشد لعدل اجتماعي يلغي الامتيازات ويقارب ويسدد بين جانبي الهوة السحيقة الفاصلة بين الحفاة العراة والسادة الذين يرفلون في النعيم[14].

ولم تخلُ هذه الرسالة من عبارات اللباقة، حيث يقول الشيخ ياسين: «بما أن أب الأمة الملك الشاب يمسك الآن بمفتاح التغيير الحقيقي، وبما أنه يقترح مفهومًا جديدًا للسلطة، فلتكن خطواته موافقة لمفهوم جديد للعدالة وللتوزيع العادل، توزيع الخيرات على جميع أفراد الأسرة المغربية»[15].

إلى أي حد تمت الاستجابة لمطالب ونصائح الشيخ عبد السلام ياسين التي وجهها عبر هذه الرسالة، ليس هو ما يهمنا في هذا البحث، وإنما يهمُّنا الإجابة عن الأسئلة التالية: إذا كانت جماعة العدل والإحسان تؤمن بالتغيير من داخل النظام السياسي المغربي، لماذا لا تشارك في العملية السياسية إلى يومنا هذا؟ لماذا تقاطع العمليات الانتخابية والاستفتاءات الدستورية؟ لماذا تعبر عن معارضتها للنظام؟ ولماذا شاركت بكثافة في عدد من الاحتجاجات الاجتماعية كاحتجاجات حركة 20 فبراير إبان ما سمي «الربيع العربي»؟

إن جماعة العدل والإحسان لا ترفض المشاركة في العملية السياسية بالكل، بل ترفض المشاركة وفق الشروط المطروحة حاليًا فقط، لأن الانتخابات، من وجهة نظرها، لن تقود أية جهة سياسية تشارك فيها إلى امتلاك سلطات حقيقية تسمح لها بتطبيق الإصلاحات المسطرة في برنامجها.

نستقي الإجابة عن هذه الأسئلة من المواقف السياسية التي عبرت عنها جماعة العدل والإحسان على لسان ناطقها الرسمي فتح الله أرسلان أمام عدد من المنابر الإعلامية. فجوابًا عن سؤال طرحته عليه جريدة **الشروق** القطرية، «هل ستبقى جماعة العدل والإحسان حبيسة النشاط الدعوي أم أنكم تنوون الدخول إلى الساحة السياسية؟» صرح هذا الأخير: «[...] إن المشاركة السياسية لا تُختزل عندنا في المشاركة الانتخابية، أو في الاندماج داخل مؤسسات شكلية، فنحن لا نرفض الانتخابات، ولكن لا نرى لها من دور بالشروط الحالية إلا خدمة الحكم الفردي وتلميع صورته، والعمل السياسي كما تفهمه الجماعة لا ينحصر في العمل الانتخابي، الذي رفضنا الانخراط فيه، ليس بسبب موقف مبدئي، لأننا من أنصار المشاركة في الانتخابات، لكننا نشترط أن تكون لهذه الانتخابات مصداقية، وأن تؤدي إلى قيام مؤسسات حقيقية من برلمان وحكومة وغيرهما، أما إذا

(14) عبد السلام ياسين، «مذكرة إلى من يهمه الأمر» ترجمها المؤلف من النص الأصلي باللغة الفرنسية، محررة بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، ص 10ـ11 (غير منشورة ورقيًا)، للاطلاع عليها انظر الموقع الرسمي للشيخ عبد السلام ياسين <https://bit.ly/3CnbYfx>.

(15) المصدر نفسه، ص 29.

كانت الانتخابات مسرحية لا يستفيد منها، في أول الأمر وآخره، إلا النظام القائم، الذي يحتكر كل السلط، فإننا نرفض ذلك [...]»[16].

يُستخلص من هذه التصريحات للناطق الرسمي لهذه الجماعة أن جماعة العدل والإحسان لا ترفض المشاركة في العملية السياسية بالكل، بل ترفض المشاركة وفق الشروط المطروحة حاليًا فقط، لأن الانتخابات، من وجهة نظرها، لن تقود أية جهة سياسية تشارك فيها إلى امتلاك سلطات حقيقية تسمح لها بتطبيق الإصلاحات المسطرة في برنامجها، لأن الصلاحيات التي يمنحها الدستور المغربي للمؤسسات السياسية ما زالت ضعيفة.

ارتكب حزب العدالة والتنمية أخطاء كبيرة خلال وجوده على رأس التسيير الحكومي على عدة مستويات أدت إلى تراجع منسوب الثقة فيه لدى الناخبين، إضافة إلى تصدُّع بيته الداخلي، وهو ما أدى إلى معاقبة الناخبين له بشكل قاسٍ في الاستحقاقات التشريعية والجهوية والجماعية الأخيرة.

لذلك يقترح فتح الله أرسلان أن الشروط الأساسية لتحقيق الانتقال الديمقراطي في المغرب تتمثل بإعادة النظر في الدستور شكلًا ومضمونًا، في اتجاه فصل السلط، وربط السلطة بالمحاسبة وسيادة القانون، وأن تكون الاختصاصات محددة وواضحة، كل يعرف ما له وما عليه[17].

ثانيًا: إكراهات عدم نجاح تجربة الإسلام السياسي في ممارسة السلطة في المغرب

من السابق لأوانه الحكم بأن تجربة الإسلام السياسي قد فشلت في المغرب، لأننا أمام تيارين كبيرين من تيارات الإسلام السياسي في بلادنا، **الأول** يتمثَّل بجماعة العدل والإحسان، الذي لا ينكر المتتبعون حجم قوته التنظيمية في الساحة السياسية المغربية، وأنه ما زال لم يجرب حظه في المشاركة في ممارسة السلطة من داخل المؤسسات الدستورية للدولة ويربط ذلك بضرورة توافر شروط معينة، ويكتفي بممارسة نشاطه السياسي من خارج هذه المؤسسات. والتيار **الثاني** يتمثل بحزب العدالة والتنمية المنبثق من حركة التوحيد والإصلاح، أتيحت له فرصة الوصول لممارسة السلطة، لكنه فشل في الحفاظ على مكانته بين الأحزاب السياسية المغربية، وخرج خاسرًا في الاستحقاقات الانتخابية لـ 8 أيلول/سبتمبر 2021، لعدة أسباب وإكراهات ذاتية ترتبط بطبيعة تدبيره للشأن الحكومي خلال السنوات العشر الماضية وبإشكالات تدبيره لبيته الداخلي، ولأسباب

(16) حسن بناجح، **مواقف جماعة العدل والإحسان من خلال ناطقها الرسمي فتح الله أرسلان** (تطوان، المغرب: مطبعة الخليج العربي، 2005)، ص 24ـ 37.

(17) المصدر نفسه، ص 42.

وإكراهات خارجية ترتبط بطبيعة النسق السياسي المغربي وبشروط المشاركة في اللعبة السياسية، وهي سنحاول معالجتها في هذا المبحث.

1 ـ الإكراهات الذاتية المرتبطة بتدبير الحزب للشأن الحكومي ولبيته الداخلي

ارتكب حزب العدالة والتنمية أخطاء كبيرة خلال وجوده على رأس التسيير الحكومي على عدة مستويات أدت إلى تراجع منسوب الثقة فيه لدى الناخبين، إضافة إلى تصدع بيته الداخلي، وهو ما أدى إلى معاقبة الناخبين له على نحوٍ قاسٍ في الاستحقاقات التشريعية والجهوية والجماعية الأخيرة، وسنوضح ذلك في النقطتين التاليتين:

أ ـ على مستوى التدبير الحكومي

تنامى الغضب الشعبي ضد حزب العدالة والتنمية من جرّاء القرارات التي اتخذها، وكان لها أثر سلبي في الواقع المعيش للمغاربة، مسهمًا من حيث لا يدري في إثارة مشاعر الغضب ضده، وهي المشاعر التي تأججت أكثر مع مضي الوقت، مثل القرار المتعلق بتحرير كامل لأسعار المحروقات كمرحلة أولى لإصلاح صندوق المقاصة، «وكان الهدف من هذه الخطوة تخفيف العبء على ميزانية الدولة بعد الارتفاع المتواصل لنفقات المقاصة منذ الأزمة المالية لسنة 2008، لكن كان لهذا القرار تداعيات سلبية كبيرة على جيوب المغاربة، بسبب استغلال الشركات المستوردة للمحروقات في المغرب الفرصة لرفع هامش الربح وضرب القدرة الشرائية للمواطن رغم انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، في غياب تام لمجلس المنافسة حينها»[18].

لقد نجح حزب العدالة والتنمية بامتياز في تمرير المشاريع «الإصلاحية» التي تهدم مكتسبات نظام الوظيفة العمومية، مثل القرار المتعلق بإقرار نظام التعاقد في قطاع التعليم العمومي، الذي خلَّف ردود فعل سلبية كبيرة لدى فئات عريضة من الشعب المغربي.

ومن القرارات الأخرى التي اتخذتها حكومة العدالة والتنمية والتي خلفت سخطًا كبيرًا لدى قطاع كبير من الموظفين الخاضعين لنظام المعاشات المدنية، قرار إصلاح نظام التقاعد، الذي مسّ الآلاف من الموظفين، الذين رفضوا هذا الإصلاح لأنه أدى إلى رفع سن الإحالة على التقاعد إلى 63 سنة وإلى الخفض من نسبة راتب المعاش، حاسبين أن على الحكومة تحمل مسؤوليتها إزاء إصلاح نظام التقاعد، لأن العجز المسجل بهذا النظام جاء بسبب سوء تدبير الحكومات المتعاقبة وليس بسبب الموظفين.

(18) سلمى صدقي، «نظام المقاصة: الإصلاح الذي لم يكتمل،» المعهد المغربي لتحليل السياسات، 1 تموز/يوليو 2021، <https://mipa.institute/8637> (تاريخ الاطلاع 12 كانون الثاني/يناير 2022 الساعة 12:33).

وعلى الرغم من رفض النقابات لهذا الإصلاح إلا أن رئيس الحكومة آنذاك عبد الإله بن كيران مرر هذا المشروع عبر المؤسسة التشريعية بفضل الأغلبية التي يتوافر عليها في مجلس النواب، في الوقت الذي كانت الحكومات السابقة تتفادى إصلاح هذا النظام لأن تبعاته السياسية أسوأ من المنافع التي يمكن أن يجلبها.

لقد نجح حزب العدالة والتنمية بامتياز في تمرير المشاريع «الإصلاحية» التي تهدم مكتسبات نظام الوظيفة العمومية، مثل القرار المتعلق بإقرار نظام التعاقد في قطاع التعليم العمومي، الذي خلَّف ردود فعل سلبية كبيرة لدى فئات عريضة من الشعب المغربي، حيث لم تنضب منابع الاحتجاج الاجتماعي ضدا هذا القرار من طرف الفئات المهنية المعنية به إلى يومنا هذا.

ومن القرارات الأخرى المجحفة التي اتخذتها حكومة العدالة والتنمية في عهد سعد الدين العثماني في حق الموظفين العموميين، قرار توقيف الترقية لمدة سنتين بسبب جائحة كورونا، من دون أن تفطن إلى أن هؤلاء الموظفين يمثِّلون مع أزواجهم وأبنائهم وأقاربهم قاعدة انتخابية كبيرة سيخسرها حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021، ومن ثم فلا يمكن أحدًا من المغاربة أن يقبَل الأعذار التي قدمها حزب العدالة والتنمية لتبرير هذه القرارات، بأن الحزب مجرد مشارك في الائتلاف الحكومي، وأن القرارات تتخذها الحكومة وليس الحزب.

من بين الأسباب غير المباشرة التي ساهمت في قسط لا يستهان به من هزيمة حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021، عدم قدرته على إيجاد حلول ناجعة للانقسام والمشاكل التنظيمية التي ظل يعانيها بعد إبعاد عبد الإله بن كيران من المشهد السياسي سنة 2016.

فعوضًا من أن يبحث حزب العدالة والتنمية خلال قيادته لحكومتين في المغرب عن حلول ومصادر تمويل جديدة، عمد إلى تطبيق إصلاحات تمسّ القدرة الشرائية للمواطنين وتزعزع من استقرار الطبقة المتوسطة التي يُعَدّ وجودها صمام أمان للمجتمع المغربي، وهو ما سيدفع ثمنه لاحقًا.

لقد كان حزب العدالة والتنمية يؤمن بفكرة المشاركة في العملية السياسية من أجل إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب من داخل المؤسسات، لكنه وجد نفسه عاجزًا عن تغيير واقع الحال بعد شهور من تسلُّمه قيادة الحكومة، فالحزب لم يستطع أن يضع حدًا لاقتصاد الريع ولا القضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي ينخر جسم الإدارة.

كان الشعار الذي ركز عليه حزب «العدالة والتنمية» في انتخابات 2011 التي فاز بها، هو «صوتك فرصتك لمحاربة الفساد والاستبداد»، وقدَّم نفسه بوصفه بديلًا جديرًا بالثقة، لأنه لم يتورط في أي فشل سياسي سابق، لكن هذا التعهد بمحاربة الفساد، سرعان ما تحول إلى مظلومية، فانتقل الحزب إلى خطاب «التشكّي»، لأنه عزا عجزه في ملفات كثيرة، إلى وجود جيوب مقاومة لا تدعه يعمل، وهي جهات سمَّاها عبد الإله بن كيران «التماسيح والعفاريت»، إذ سرعان ما انقلب مع

مرور الوقت على الشعار الراسخ لحزب المصباح «صوتك فرصة ضد الفساد والاستبداد»، فواجه الإسلاميون مختلف صور الفساد من ريع وزواج السلطة بالمال... بسياسة «عفا الله عما سلف»، وبدلًا من التصدّي للاستبداد، قبلوا بالتطبيع معه[19].

ب ـ على مستوى التدبير الداخلي للحزب

من بين الأسباب غير المباشرة التي ساهمت في قسط لا يستهان به من هزيمة حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021، عدم قدرته على إيجاد حلول ناجعة للانقسام والمشاكل التنظيمية التي ظل يعانيها بعد إبعاد عبد الإله بن كيران من المشهد السياسي سنة 2016 حينما أعفي من مهمة تأليف الحكومة وتم تكليف سعد الدين العثماني بذلك عوضًا منه، فبدلًا من أن تتضامن الأمانة العامة للحزب مع قرارات زعيمها، الذي كان مجرَّد معبر عن رأيها، خذلته ولم تتمسك به، وما زاد من حدة هذا الوضع انقسام الحزب بين تيارين، تيار مساند لابن كيران وتيار مضاد له سماه البعض «تيار الاستيزار»، الذي دفع في اتجاه رفض تعديل القانون الداخلي للحزب من أجل منح بن كيران الحق في ولاية ثالثة على رأس الأمانة العامة للحزب.

وما أزّم من وضع الحزب في علاقته بقواعده التي تمتد جذورها إلى ذراعه الدعوي حركة التوحيد والإصلاح وشبيبته الحزبية، قبوله بتوقيع اتفاق التطبيع بين المغرب وإسرائيل، على الرغم من أن أحد ثوابته المُعلنة، رفض إقامة أي علاقات دبلوماسية وسياسية مع هذا الكيان، وهو ما مثّل تنازلًا من الحزب عن مبادئه وقيمه الإسلامية، بل حتى المتعاطفين معه من خارج قواعده عابوا عليه المشاركة في توقيع ذلك الاتفاق الذي مثَّل ضربة قاصمة للحزب حط من قيمته أمام عدد كبير من المغاربة.

2 ـ الإكراهات المرتبطة بطبيعة النسق السياسي المغربي

لا نريد أن نبحث لتيار الإسلام السياسي في المغرب عن مبررات فشل مشاركته في ممارسة السلطة، لكن الواقع لا يمكن تجاهله وهناك إكراهات تؤثر بطريقة أو بأخرى في أداء أي حزب يصل إلى قيادة مؤسسة الحكومة، بل تؤثر فيه حتى قبل تأليفها، وهذه الإكراهات ترتبط بحجم الصلاحيات الدستورية الممنوحة للحكومة **(أ)** وبهشاشة القوانين الانتخابية التي تمثل بالنسبة إلى النظام السياسي آليات للضبط والتحكم من أجل ترويض الأحزاب السياسية **(ب)**.

أ ـ على مستوى الصلاحيات الدستورية للحكومة

لا بد من الإشارة إلى أن التعديل الدستوري لسنة 2011 حافظ على تقوية سلطات المؤسسة الملكية على حساب باقي المؤسسات الدستورية الأخرى – وبخاصة مؤسستي الحكومة والبرلمان ـ وبالتالي لم تكن الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية هي صاحبة الكلمة الفصل في القرارات

(19) مصطفى طيفوري، «الأخطاء العشرة لإسلامي المغرب في الحكومة،» إيطاليا تلغراف، 10 أيلول/سبتمبر 2021، <https://italiatelegraph.com/news-70631> (تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2022، الساعة 10:30).

والمشاريع الكبرى، بقدر ما كانت مجرد أداة تنفذ ما يُملى عليها، ولم تكن لها الجرأة لتعبر عن رفضها لذلك.

نحن ما زلنا أمام حكومة تتحمل المسؤولية أمام الملك والبرلمان بنص الدستور، ولا تمتلك صلاحيات فعلية لاتخاذ القرارات المهمة والحاسمة المتعلقة بتنزيل وتنفيذ برامجها أو توجهاتها الإصلاحية، وفي الوقت نفسه تخضع للمحاسبة وفي بعض الأحيان يخضع أعضاؤها للتأديب عن فشل السياسات العمومية في مجال التنمية، مثل ما حدث بالنسبة إلى فشل مشروع منارة المتوسط الذي أقيل بسببه عدد من الوزراء والمسؤولين[20].

إن هامش الفعل السياسي وصنع القرار بالنسبة إلى الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب الأغلبية المكوّنة للحكومة يظل ضيّقًا[21]، فضلًا عن أن رئيس الحكومة لا يمتلك أي سلطة رئاسية فعلية على باقي الوزراء. فالكثير من القرارات، وبخاصة القرارت الأمنية، كانت تُتخذ ورئيس الحكومة آخر من يعلم بها.

لكن رغم ذلك لا يمكن لحزب العدالة والتنمية، الذي كان دائمًا يقدم نفسه كمرشح لإصلاح الأوضاع، أن يبرر فشله بوجود هذا النوع من الإكراهات التي كان بإمكانه أن يتكيف معها ويعمل على تنزيل مقتضيات دستور 2011 على النحو المطلوب ويفرض آراءه واقتراحاته، أو أن ينسحب ويعلن للمغاربة أنه لم يستطع تحقيق ما وعدهم به لأسباب خارجة عن إرادته، وبخاصة أن المغاربة صوتوا له أثناء موجة ما سمي «الربيع العربي»، أي أنه كان لا يزال في موقع قوة، لكنه فضل الاستكانة وتقديم التنازلات على حساب مواقفه المعلنة ووعوده التي قدمها إلى الناخبين.

ب ـ على مستوى القوانين الانتخابية

من خلال التأمل في القانون الانتخابي وفي النتائج التي يفرزها نمط الاقتراع، يلاحَظ أنه من الصعوبة بمكان أن يحصل أي حزب من الأحزاب المتنافسة على أغلبية مطلقة، أو على الأقل أغلبية نسبية كبيرة، تسمح له بتأليف حكومة تتمتع بأغلبية مريحة ومكونة من عدد قليل من الأحزاب، وهو ما كان يطرح مجموعة من الإشكالات والصعوبات أمام حزب العدالة والتنمية الذي كان يشتغل من داخل حكومة فرضت عليه الأحزاب المؤلفة لها، إلى درجة أن رئاسة مجلس النواب التي أسندت إلى الحبيب المالكي عن حزب الاتحاد الاشتراكي، أيضًا، فرضت عليه قبل تنصيب الحكومة من جانب مجلس النواب في سابقة دستورية لم يعرفها المغرب قط.

زيادة على حصول حزب التجمع الوطني للأحرار على حقائب وزارية مهمة على الرغم من أنه لم يتجاوز 37 مقعدًا في تشريعيات سنة 2016 لأنه كان هو المتحكم الأكبر في عملية تأليف الحكومة بمعية حلفائه أحزاب الاتحاد الاشتراكي والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية.

---

(20) عبد الهادي الخياطي، «إشكالية المشاركة السياسية، دراسة في أسباب ودوافع العزوف الانتخابي وإمكانات تحفيز السلوك الانتخابي،» **رهانات** (الدار البيضاء)، العدد 56 (2021)، ص 65.

(21) سعيد خمري، «الانتخابات التشريعية في المغرب: نمط الاقتراع وسؤال الوظيفة،» **المجلة المغربية للسياسات العمومية**، العدد 1 (آذار/مارس 2008)، ص 111.

ولا بد من التذكير هنا بالسياق والطريقة التي وُلدت بها حكومة سعد العثماني، الذي جاء على أنقاض البلوكاج الذي فرض على بن كيران أثناء تشكيله للحكومة، والذي استمر أزيد من ستة أشهر بسبب مناورات الأحزاب المحسوبة على الإدارة، وتم في نهاية المطاف إعفائه من مهمة تأليف الحكومة، ومن ثم إزاحته من المشهد السياسي بطريقة لم يستسغها بعض مناصريه[22].

لذلك كان حزب العدالة والتنمية يسيّر الحكومة وعينه على ضمان المحافظة على استمرار الأغلبية الحكومية، لأنه في كل مرة كان يعتزم معالجة بعض الملفات التي ربما لا تخدم مصالح الباطرونا[23]، كان بعض حلفائه في الحكومة يهدد بالانسحاب منها أو يعبر عن مقاومته للإصلاح، حيث كان حزب العدالة والتنمية يخشى تكرار سيناريو انسحاب حزب الاستقلال من حكومة بن كيران الأولى.

لكن قرار تسيير الحكومة على هذا النحو الأعرج كان مكلفًا جدًا لحزب العدالة والتنمية، الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية انعكست على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وهو ما جلب له سخطًا كبيرًا، برزت نتائجه في انتخابات 2021، وساهم في حدة هذا السخط التداعيات الاقتصادية الكبيرة لأزمة جائحة كورونا.

إن أسباب فشل تجربة تيار الإسلام السياسي المشارك في السلطة بالمغرب (مثال حزب العدالة والتنمية) ترجع لأسباب ذاتية ترتبط بفشله في تدبير الشأن الحكومي ولسوء تدبير شأنه الداخلي، كما ترجع لأسباب خارجية تتعلق بطبيعة النسق السياسي المغربي، لأن الحزب فضل أن يخضع لمنطق التوافقات وتقديم الترضيات لدوائر القرار السياسي والاقتصادي في الدولة.

إن نمط الاقتراع الحالي يعدّ سببًا من أسباب ضعف الأغلبية البرلمانية وعدم الانسجام الحكومي، لأن التعددية الحزبية المفرطة التي نعيشها اليوم تجزئ وتشرذم المشهد الحزبي المغربي ولا تخدم الديمقراطية، وبخاصة في ظل وجود أحزاب خاضعة لمنطق التوجيهات والتحكُّم في قراراتها السياسية من جانب الإدارة أو من جانب ما يسميه البعض حكومة الظل.

كما أن إقرار التعديلات الجديدة التي تفرض احتساب القاسم الانتخابي ليس على أساس الأصوات المعبَّر عنها تعبيرًا صحيحًا، وإنما احتسابه بقسمة عدد الناخبين المقيدين في الدائرة الانتخابية المعنيَّة على عدد المقاعد المخصصة لها، وتوزيع المقاعد الباقية بحسب قاعدة أكبر البقايا، وذلك بتخصيصها للوائح التي تتوافر على الأرقام القريبة من القاسم المذكور، إضافة إلى إلغاء العتبة، يزيد من بلقنة التمثيلية السياسية.

(22) عبد العزيز أشرقي، **تموقع الأحزاب في المشهد السياسي بين إخماد صراعاتها والسباق نحو المناصب الوزارية** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2018)، ص 158ـ175.

(23) الباطرونا هي أكبر نقابة تمثل المقاولات المغربية بالبلاد وتدافع عن مصالحها، وتسمى أيضًا نقابة الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

من دون أن ننسى أن تلك التعديلات كان الهدف منها قصّ أجنحة حزب العدالة والتنمية ومنعه من تكرار انتصاراته التي حققها في انتخابات 2011 و2016، وإن لم تكن هذه التعديلات سببًا في سقوطه المدوّي في انتخابات 2021 التي لم يتجاوز فيها 13 مقعدًا حصل عليها على مستوى مجلس النواب، وإنما كان سقوطه بسبب معاقبة الناخبين له بعدم التصويت عليه لأنه لم يحقق ما وعد به الناخبين.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى أن أسباب فشل تجربة تيار الإسلام السياسي المشارك في السلطة في المغرب (مثال حزب العدالة والتنمية) ترجع لأسباب ذاتية ترتبط بفشله في تدبير الشأن الحكومي ولسوء تدبير شأنه الداخلي، كما ترجع لأسباب خارجية تتعلق بطبيعة النسق السياسي المغربي، لأن الحزب فضَّل أن يخضع لمنطق التوافقات وتقديم الترضيات لدوائر القرار السياسي والاقتصادي في الدولة من أجل المحافظة على أغلبيته الحكومية والبقاء في السلطة، من دون أن يتبنى الإصلاحات الجريئة المنتظرة منه التي يمكن أن تشمل مصالح تلك الدوائر، مفضلًا مباشرة إصلاحات مسّت بالقدرة الشرائية للمواطن المغربي.

كذلك لا يمكن الجزم بأن فشل حزب العدالة والتنمية في الاستمرار على رأس التدبير الحكومي وإخفاقه في تدبير مرحلته السياسية دليل قاطع على نهاية ما يسمى تيار الإسلام السياسي، لأن هذا الحزب انهزم في الانتخابات 2021 ولم ينتهِ بعد، كما أنه ليس وحده الممثل لهذا التيار، إذ إن أقوى تنظيم إسلامي في المغرب ممثلًا بجماعة العدل والإحسان ما زال قائمًا ولم تتَح له بعد فرصة المشاركة في العملية السياسية، وذلك لعدة أسباب ترتبط بخياراته السياسية الحذرة من جهة، وترتبط من جهة أخرى بتوجس النظام السياسي منه، لأنه يتبنى مشروعًا سياسيًا يتركز جانب منه في الخطاب الديني، في الوقت الذي ما زالت المؤسسة الملكية في المغرب تستأثر بتدبير الشأن الديني وترفض أن يتقاسم معها مناقشة هذا الشأن أي تيار سياسي كيفما كان.

ثم إن نجاح الممارسة الديمقراطية في المغرب ما زال يحتاج إلى الكثير من الإصلاحات الحاسمة وبخاصة على مستوى إعادة النظر في الوثيقة الدستورية وفي القوانين المنظمة للعمليات الانتخابية، وإلى تبني الأحزاب والهيئات السياسية والمدنية مشروعًا مجتمعيًا وسياسيًّا موحدًا محوره الأساسي بناء الإنسان وتطويره، وأن تشتغل هذه الأحزاب والهيئات في إطار حد أدنى من الاستقلالية وعدم التبعية لدوائر القرار الكبرى في البلد؛ إضافة إلى إعطاء الأولوية في أي إصلاح، للعناية برأس المال البشري، أي العناية بالإنسان، وذلك من خلال توفير تعليم جيد مجاني ومتاح لجميع أفراد المجتمع، وتمكين الإنسان من سبل العيش الضرورية، لأن بعض الظواهر الاجتماعية السلبية التي تبرز عند كل محطة انتخابية، كشراء الذمم وبيع الأصوات الانتخابية مردها بالدرجة الأولى إلى ضعف التنشئة الاجتماعية والسياسية وهشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئات عريضة من المواطنين، وهو ما يؤثر في نزاهة نتائج الانتخابات في المغرب، وبخاصة في المناطق التي يغلب عليها الطابع البدوي □